مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ملخص سياسات

التعداد العام للسكان في العراق

قسم التخطيط والسياسات

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص:

يشكل نقص البيانات أحد التحديات التي تواجه التنمية بشكل عام، إذ لا يمكن وضع الخطط والسياسات التي تعالج المشاكل التي تواجه المجتمع إلا من خلال اعتماد بيانات دقيقة، ويعاني العراق من مشكلة نقص البيانات الدقيقة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يجعل معظم الخطط والسياسات قائمة على التصورات الشخصية أو التقديرات الجزئية التي قد لا تكون دقيقة وتؤدي إلى فشل هذه الخطط والسياسات، إذ أطلق العراق أكثر من (33) خطة استراتيجية على المستوى الوطني في موضوعات متعددة كانت مبنية على تقديرات وتصورات شخصية غير شاملة ومجتزئة مما جعلها لا تحقق أهدافها في الغالب، ومن الأمثلة على ذلك في الجانب الاقتصادي لغاية الآن يتم تقدير نسبة الفقر في العراق من دون معرفة النسبة الحقيقية للفقر إذ تضمنت استراتيجية التخفيف من الفقر (2018 - 2022) تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر بمستوى (25%) من دون تحديد نسبة الفقر حينها مما يعني عدم إمكانية قياس تحقق هذا الهدف، ولو تحدثنا عن المؤشرات الاقتصادية الأخرى لوجدنا أننا بحاجة إلى مؤشرات عديدة تتعلق بالبطالة وسوق العمل والقطاع الخاص التي قد تصل إلى مئات المؤشرات الضرورية لوضع أي حل أو تطوير للاقتصاد العراقي بشكل مؤسساتي، أمّا على المستوى السياسي فلحدِّ الآن تحدَد عدد المقاعد الانتخابية لكل محافظة باعتماد التقديرات السكانية القائمة على بيانات قديمة وغير محدثة ترتبط ببيانات وزارة التجارة من خلال البطاقة التموينية، وبعد العام (2003) جرت عدة محاولات لإجراء تعداد عام للسكان في العراق إلا أنها واجهت تحديات عديدة منعت من إنجاز التعداد السكاني على مدى العشرين سنة الماضية، وأصبح توفير بيانات شاملة عن الوضع في العراق ضرورة ملحة لتحقيق التنمية في العراق، يستعرض الملخص نظرة سريعة عن تجارب العراق في إجراء التعداد السكاني وبيان الواقع الحالي لإجراء التعداد في العام (2024) وأهمية إنجازه.

سياق الموضوع (التعداد السكاني):

يعد التعداد السكاني أداة مهمة لجمع البيانات عن التركيبة السكانية للمجتمع والخصائص الاقتصادية والاجتماعية وتستعمل نتائج التعداد في إيجاد مؤشرات تفصيلية عن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ويوفر قواعد بيانات مهمة للتخطيط من خلال اعتماد الأدلة الرقمية الدقيقة لا التصورات الشخصية، إن نتائج التعداد السكاني ينتج عنها مؤشرات عديدة تعطي صناع القرار القدرة على اتخاذ القرارات المستنيرة والموضوعية فضلاً عن وضع التقديرات الدقيقة للخطط التنموية المستقبلية، كذلك لهذه المؤشرات أهمية في توقع المشاكل والأزمات التي قد تحصل ووضع المعالجات التي تحد منها، فضلاً عن ذلك يفتقر المخطط العراقي وصانع القرار إلى الحلول العملية للعديد من الموضوعات في مختلف القطاعات بسبب نقص البيانات.

الجدول رقم (1) يبين الخلفية التاريخية لإجراء التعداد السكاني في العراق

ت	السنة	الملاحظات
1	1920م	أول تعداد سكاني بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أشرف عليه البريطانيون وكان يتعلق بأعداد السكان حسب الولايات والطوائف
2	1934م	كان يركز على الإحصاءات العامة ويتم من خلال استدعاء السكان عبر مختاري المحلات للتصريح بالبيانات
3	1947م	تم بالاستعانة ببعض الخبراء الأجانب ويؤخذ عليه أنه لم يكن شاملاً بسبب تخوف الناس من التجنيد الإجباري
4	1957م	يُعدّ قفزة نوعية في إجراء التعداد كونه اعتمد الأساليب الإحصائية
5	1965م	أُشر عليه عدة ملاحظات بسبب الجوانب السياسية التي رافقت إجراءه آنذاك وعدم شموليته لشمال العراق بسبب العمليات العسكرية
6	1977م	يعد الأكثر أهمية في مسيرة العراق في تنفيذ التعداد السكاني إذ أُعتمدت فيه معايير الأمم المتحدة في جمع البيانات
7	1987م	تعداد سكاني شامل للعديد من الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية
8	1997م	آخر تعداد أُجري لكنه لم يشمل محافظات (أربيل، السليمانية، دهوك) آنذاك نتيجة الوضع الخاص في هذه المحافظات التي تشكل إقليم كردستان

الجدول من إعداد الباحث

وبعد العام (2003) جرت عدة محاولات لتنفيذ التعداد السكاني إلا أنها واجهت تحديات سياسية كبيرة منعت من تنفيذ التعداد حتى وقتنا الحالي، وقد نتج عن هذه المحاولات ومن الأعمال التحضيرية عملية حصر السكان والمساكن في عام (2009) والتي تضمنت بيانات مهمة عن وضع السكان والمساكن في العراق بعد التغيير الذي حصل إلا أن هذا النتاج لا يمكن أن يعد أساساً كافياً للتخطيط ووضع السياسات المثلى ولم يتم إنجاز التعداد المقرر في عام (2010) بسبب الخلافات السياسية ووجود سؤال عن القومية، وفي العام (2019) رصدت الحكومة المبالغ المالية لتنفيذ التعداد ضمن الموازنة العامة للدولة ووضعتها ضمن النفقات الحاكمة مما عبر عن إرادة الحكومة في تنفيذ التعداد لكن الأمر لم يتم بسبب الاضطرابات السياسية حينها،وتضمن المنهاج الوزاري للحكومة إنجاز التعداد العام للسكان في عام (2020) ولكن تم تأجيله بسبب جائحة كورونا، وعلى الرغم من رصد المبالغ المالية في موازنة (2021) ضمن الموازنة لتنفيذ التعداد إلا أنه لم ينفذ حينها.

التعداد العام (2024)

قامت الحكومة العراقية بعدة إجراءات لتنفيذ التعداد العام للسكان في العام (2024) منها ما يتعلق بالجانب التشريعي والبعض الآخر يتعلق بالجانب التنفيذي وعلى وفق التفصيل الآتي:

الجانب التشريعي: تم تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ التعداد ضمن الموازنة الثلاثية (2023-2025) فضلاً عن تعديل الإطار القانوني للعمل الإحصائي في العراق من خلال إصدار قانون هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية رقم (32) لسنة (2023) والذي تضمَّن العديد من الأحكام القانونية المتعلقة بالنظام الإحصائي الوطني في العراق والأنشطة الإحصائية من إحصاءات رسمية ومسوح إحصائية عن مختلف القطاعات وأحكاماً تتعلق

بالتعداد العام للسكان وألزم القانون مجلس الوزراء بإجراء التعداد مرة كل (10) سنوات مع إمكانية إجراء التعداد بالعينة باقتراح من الهيأة العليا للتعداد العام للسكان، ويؤشر على هذا موضوعان سلبيان كان الأول منهما أنه لا يتضمن إمكانية إجراء التعداد بالعينة والإبقاء فقط على التعداد العام كل (10) سنوات، والثاني هو أن القانون قد تضمن الإشارة إلى الهيأة العليا للتعداد العام للسكان من دون تعريف هذه الهيأة أو تحديد أعضائها وآليات عملها، وتضمن القانون كذلك عقوبات تتعلق بعدم توفير البيانات المطلوبة، وحُدد في القانون طبيعة الهيكل المؤسسي لهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية واستحداث أقسام للإحصاء في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وفي الهيئات المستقلة والأقاليم والمحافظات وهو أمر مهم وإيجابي لتنظيم العمل الإحصائي وتنظيم البيانات في المؤسسات الحكومية بإشراف هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

الجانب التنفيذي: أعلنت وزارة التخطيط بأن يوم (20/11/2024) سيكون موعداً لإجراء التعداد العام للسكان لعام (2024) في عموم العراق بما في ذلك محافظات إقليم كردستان، ورافق هذا الإعلان مجموعة من الإجراءات التنفيذية من قبل هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية لإنجاز التعداد وقد كان أبرزها تشكيل الهيأة العليا للتعداد العام للسكان، التي تضمنت وجود تمثيل لمجلس النواب العراقي في تشكيلة الهيأة بصفة مراقب، فيما مثّل الأعضاء العديد من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وإقليم كوردستان، وعدد من الخبراء والمستشارين وأساتذة الجامعات، فضلاً عن تشكيل غرفة عمليات التعداد برئاسة رئيس هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية وتضم في عضويتها ممثلين عن إقليم كردستان وعدد من المديرين العامين ومديري الأقسام ورؤساء قطاعات العمل الخاصة بالتعداد وتم تشكيل إدارة تنفيذية للتعداد، كما تم تشكيل غرفة عمليات خاصة بالتعداد في محافظة بغداد برئاسة محافظ بغداد ومديري التربية والصحة

ورؤساء الجامعات وممثلي دوائر التخطيط والأجهزة الأمنية، وقامت هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية بإجراء تعداد تجريبي بهدف اختبار جميع أدوات التعداد، بما في ذلك الاستمارات وقواعد التدقيق الآلي لضمان الجودة والأجهزة اللوحية، ونظم المعلومات الجغرافية، ونظم نقل البيانات الآمنة، بمشاركة (1000) موظف في التعداد التجريبي، وتجري الهيأة تدريبات مكثفة للعدادين لتنفيذ التعداد في موعده المحدد.

انفوجرافيك إعداد مركز البيدر للدراسات والتخطيط

ونشرت هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية عبر موقعها الإلكتروني استمارة عد السكان والمساكن (2024) التي تضمنت(6) محاور تشمل البيانات التعريفية والتي تتضمن معلومات عامة عن المحافظة والقضاء والناحية والبيئة والمسكن وعدد أفراد الأسرة، ومعلومات عامة عن اسم الباحث القائم بجمع البيانات، وخصائص أفراد الأسرة المتعلقة بالاسم الثلاثي لكل مواطن والجنسية والديانة والصعوبات المرضية والتعليم والعمل والحالة الزوجية،وخصائص السكن للأسرة ومعلومات البطاقة التموينية والبطاقة الوطنية وتتضمن معلومات عن السكن ومصادر المياه والكهرباء والصرف الصحي والتخلص من النفايات، وبيانات الوفيات التي حدثت في الأسرة خلال الـ (12) شهراً السابقة، وملكية الأسرة للسلع المعمرة وتتضمن بيانات عن السلع التي تملكها الأسرة داخل المنزل، ولم تتضمن الاستمارة سؤالاً عن الطائفة أو القومية أو اللقب والتي كانت سابقاً يثار النقاش حولها وكانت من أسباب التأجيل.

الخاتمة:

إن إجراء التعداد العام للسكان والمساكن في العام الحالي (2024) أصبح ضرورة ملحة للعراق كونه سيوفر قاعدة بيانات شاملة ومهمة لعمل الحكومة في العديد من الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويؤسس لاعتماد العمل المؤسساتي القائم على الأدلة الموضوعية في صنع القرار ويقلل من حدوث الأزمات والمشاكل على كافة الأصعدة من خلال وضع الحلول والخطط المرنة المبنية على الواقع الفعلي لا التصورات الشخصية، ومن الضروري تجاوز التحديات التي تواجه تنفيذ التعداد وخصوصاً مشكلة انسحاب العديد من العدادين من الدورات التدريبية بسبب عدم كفاية المكافأة المخصصة ووجود غرامات مالية تفوق المكافأة في حالة حدوث أي خطأ، لذلك نقترح إشراك موظفي الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والهيئات المستقلة والمحافظات في عملية التعداد

بشكل أكثر فاعلية وعدم الاقتصار على إشراكهم في اللجان والفرق التنسيقية ذات الطابع الاستشاري، خصوصاً أن هذه المؤسسات تحتوي على العديد من خريجي قسم الإحصاء ولديهم إلمام كافٍ بإجراءات التعداد العام للسكان.

المصادر:

- آخر أخبار التعداد، الموقع الرسمي لهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية عبر الرابط:

https://www.cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=1234

- استمارة عد السكان والمساكن في العراق (2024)

- قانون هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية رقم (32) لسنة (2023)، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4715).

- تحليل الوضع السكاني في العراق (2012)، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، إصدار اللجنة الوطنية للسياسات السكانية.

- المنهاج الوزاري لحكومة السيد عادل عبد المهدي (2019).

هوية البحث

اسم الباحث: قسم التخطيط والسياسات

عنوان البحث: التعداد العام للسكان في العراق

تأريخ النشر: آب - اغسطس 2024

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org